الثورة
الجمعة 2 شعبان 1433هـ 22 يونيو 2012م العدد (17384)
em:althawrah99@yahoo.com Fax:332505 - 336770

# مجلس الوزراء.. مطلوب في الحديدة

محمد حسين النظاري

■ سارع مجلس الوزراء للانعقاد بمدينتي تعز وعدن للوقوف على أهم احتياجات المحافظتين، وهي خطوة صائبة، ومرحب بها كونها تضع المسئول الأول للتنفيذ أمام ما تحتاجه تلك المحافظات، والأهم من ذلك أن يجد الوزراء وجوههم بوجوه أولئك الطالبين للخدمات لا أقول الترفيهية منها، بل الأساسية من صحة وماء وكهرباء ومشتقات نفطية.

ونحن نشاهد الوزراء وفي مقدمتهم دولة رئيس مجلس الوزراء يتقاطرون على تلك المحافظات لتلمس هموما نسأل أنفسنا أسئلة مهمة: أليست الحديدة من محافظات الجمهورية؟ وأليس أناسها بشر كباقي سكانها؟، وأليست الخدمات المقدمة لها لا ترتقي لأهميتها ولا لكثافة من يعيشون بها؟.. إذا وجدنا الإجابة على تلك الأسئلة بنعم لدى مجلس الوزراء، فسوف نسأل ما يجب أن يطرح عليهم: متى ستأتون وتجتمعون في الحديدة؟.

طبعاً إذا لم يأت المجلس في الأيام القادمة للاجتماع فيها سواءً في جلسة دورية أو استثنائية أو استعجالية، أو اجتماع طوارئ، فليسموه أي شيء المهم أن يشد المجلس بكامل عدته وعتاده نحو ما تسمى بعروسة البحر الأحمر.

إذا لم تأتوا الآن في عز الحر، فلا داعي لمجيئكم بعد أن تكون الحرارة الشديدة قد قتلت البعض وأنهكت البعض الآخر.. قلنا وما زلنا نقول خافوا الله في ضعاف الحديدة – من لا يشتكون إلا لله– فلا شيوخ لهم يقطعون الطرق، ولا قبائل معهم تمنع واردات الميناء إلى جميع المحافظات، ولا مسلحين بها يمنعون تصدير النفط.. ليس بها إلا أناسا يكدحون في نهار شديد الحرارة، ونساءً وأطفالاً يكابدون لهيب الجو داخل جدران لا تعرف الكهرباء طريقها إلا في سويعات محدودة فقط.

استبشرنا خيراً بتوجيهات الأخ الرئيس بتوفير ما تحتاجه الحديدة من خدمات أثناء لقاءه بمحافظها.. ولكننا قلنا لا نريد توجيهات عليا، لا تجد إذانا مفتوحة لدى الوزراء ومن دونهم.. وفعلاً هذا ما هو متوقع حدوثه فالجعجعة في الحديدة والطحين في تعز وعدن.

نحن هنا لا ننتقص من حاجة المدينتين وأهلها، ولكننا نستغرب من التجاهل الكبير.. فدولة رئيس الوزراء ذهب إلى كل مكان داخلياً وخارجياً، واستعصى عليه الذهاب إلى الحديدة، تلك المدينة التي تحتاج إلى أن يذرف دموعه عليها، وعلى ما وصل الحال بها.

إذا كانت ٦ أشهر – عمر الوزارة لغاية الآن– ليست كافية لأن يزور رئيس الوزراء وبقية وزراء حكومته هذه المدينة المهمة، و٦ أشهر تعني بكل بساطة ربع فترتهم على اعتبار أن الفترة الانتقالية حُددت بعامين فقط، فإذا كان المستغيثون لم يحصلوا في ربع الفترة على مجرد الزيارة، فمتى سيكون التقييم؟، ومتى سيرفع بالاحتياجات؟، ومتى ستقر تلك الاحتياجات؟، والاهم من ذلك متى ستلبى؟.

إذا كنتم تستخفون بالحديدة وأهلها، فإن صبرها وصبرهم لن يطول، وعندها فقط ستخرج الأمور عن السيطرة.. ولكن متى، حين لا ينفع استدراك الأمور وإصلاحها.. فالمدينة على وضعها الحالي بيئة خصبة للتمرد والعصيان، وتمتلك المبررات –من وجهة نظر سكانها– ولن يكون الملام –حين تستميل الفئات المتطرفة المحتاجين فيها– سوى الحكومة، فالفقر والحاجة دائما ما يكونان مرتعاً، ومساحة كبيرة يلعب فيها الخارجون على القانون.

وعلى هذا فمجلس الوزراء مدعو وبسرعة فائقة إلى النزول للحديدة، ولو عبر الإنزال المظلي، ولن يرحم الناس هذا المجلس وهم يرونه يتنقل بين محافظة وأخرى، فيما هم بالحديدة يظلون خارج دائرةٍ اهتمامه.

على المجلس أن يفكر ملياً لو وصل الحال بالسلطة المحلية في الحديدة للقيام بقطع الإيرادات التي تستلمها الخزينة المركزية من سلة الحديدة، وعليه أيضا أن يفكر لو تم إيقاف إمداد جميع المستوردين من بضائعهم الواردة عبر مينائي الحديدة والصليف، وكذلك عندما تقرر منشآت النفط عدم مد بقية المحافظات بناقلات النفط والديزل.. تستطيع الحديدة بتلك المقومات وإيراداتها أن تعمل على سد حاجياتها بنفسها.. وهذا الحل رغم مراراته لأنه يُعد تمرداً على الدولة المركزية، ولكنه سيظل خياراً لا مفر منه إذا ما استمرت الحكومة تدير ظهرها لاحتياجات الحديدة وأهلها. فهل تعي الحكومة ذلك؟، وتقطع الطريق على من في نفسه مرض.

# دور الخارج الإقليمي والدولي في دعم مسار الحوار الوطني

د.فؤاد الصلاحي

■ للأدوار الإقليمية والدولية فاعليةٍ كبيرة في تحديد وترتيب النظام السياسي اليمني منذ أكثر من خمسين عاماً بل ويمتد إلى بداية القرن العشرين حين الاستقلال من السيطرة التركية . واليوم تتزايد فاعلية هذه التدخلات ضمن سياق المشهد السياسي الذي أنتجته الثورة الشعبية فأخافت الداخل والخارج من مسارها التغييري فتكالبت القوى المناهضة للثورة عبر مبادرات تمت صناعتها من النظام في الداخل بالتنسيق مع حلفائه خارجاً وهنا كان للدور الإقليمي وهو معارض للثورة وللتحول الديمقراطي والمدني في اليمن وكذلك الاهتمام الأمريكي الذي يصل حد التدخل السافر في الشأن اليمني ... ومن الأمور السياسية المتعارف عليها أن السياسة الداخلية في بلادنا – وفي أي مجتمع آخر– في عالم اليوم ليست معطى محلي بل هي معطى إقليمي ودولي في إطار تزايد التداخل والارتباطات بين الداخل والخارج وفي إطار علاقات الدعم المالي والمصالح المشتركة.. والفارق الرئيس الذي يجب أن تتجلى به هيبة السياسة من خلال نزعتها الوطنية واعتمادها أجندة وطنية في إطار تبادل المصالح مع الخارج فتكون سياساتنا المحايدة وسبل دعم مسار البناء السياسي والتنموي هو عنوان في التعامل مع الآخرين وليس تنفيذ سياساتهم ومصالحهم على حساب المصالح الوطنية ..وما نخشى منه هو تزايد التدخلات الإقليمية والدولية في إطار عدم الاستقرار السياسي وضعف حضور الدولة بالياتها المؤسسية والقانونية والأمنية .. وفي هذا الزمن الذي يتصف بتداخل كبير بين الدول والشعوب لابد وأن تمتلك اليمن رؤية استراتيجية تشكل منهاجا في كسب دعم الخارج الإقليمي والدولي وأن لا تكون العلاقات الخارجية داعمة لمراكز قوى ومصالح حزبية وقبلية . ومع أننا لا نستطيع الانعزال عن العالم وليس مطلوبا هذا الأمر بل المطلوب الانفتاح واعتماد رؤى عقلانية ووطنية في إطار توسيع أنماط العلاقات والتفاعلات بين اليمن ومحيطها إقليمياً ودولياً ..ولكن التاريخ يقول لنا أن الخارج الإقليمي والدولي كان تدخله محبطاً ومعيقاً لمسار التطور والثورة منذ عام ٦٢م في الشمال عقب الثورة السبتمبرية وصولاً إلى اتفاقية عام ٧٠م وصولاً إلى حرب ٩٤ م وانتهاء بما يحدث اليوم في اليمن من هجوم كبير في تدخل إقليمي ودولي ..هنا المحك الأساسي في جعل هذا التدخل مفيداً وداعماً لليمن الدولة والشعب هو الرؤية الوطنية التي يجب أن تمتلكها الحكومة والرئيس والدبلوماسية اليمنية وهو الأمر الذي أشك بوجوده فهؤلاء جميعاً يتعاملون مع الخارج وفق رؤى اعتباطية في ضل غياب الاستراتيجيات المركزة وطنياً . ومن هنا يمكن أن يكون للخارج فاعلية كبيرة ودعم أساسي في نجاح الحوار الوطني القادم ولكن بأي صيغة ووفق أي ترتيب سياسي سيكون الدعم الخارجي ..هل سيدعمون بناء دولة مدنية ديمقراطية ..أم سيدعمون اعتماد محاصصة حزبية وقبلية في اقتسام السلطة . خاصة وأن الدور الخارجي أصبح حضوره جزءاً من آليات التنفيذ للمبادرة الخليجية علاوة على كونه المانح المالي لاحتياجات الاقتصاد اليمني ..وأنا ممن يدعون إلى زيادة التفاعل مع العالم كله ولكن بشرط أن تكون حاجات بلادنا الوطنية هي البوصلة والمؤشر تجاه علاقاتنا بتلك البلدان وتجاه الاتفاقيات والمعاهدات التي سنوقع عليها .ومع أن خبراتنا التاريخية لا تعكس دوراً إيجابياً للنخب الحاكمة في استثمار العلاقات الإقليمية والدولية لصالح الوطن بل لصالح مراكز قوى ضمن تحالفات جهوية أضرت بمصالح الدولة والمجتمع في اليمن ..ولعل قادم الأيام ستكشف لنا ما نشير إليه إيحاء دون أن نغوص بتفاصيله ..؟

● أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء
«الحوار الوطني بين الواقع والمأمول »
التي أقامتها الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة

# المرافق الشخصي الذي لا يموت

زياد معوضة

■ مصلحة الأحوال المدنية مصلحة إدارية وفنية وإرادية في نفس الوقت تصب خدماتها في مصلحة المواطن تحقيقاً لمآربهم الشخصية، بينهم قانون حدد الكيفيات المطلوبة للحصول على الهوية الشخصية وهذا القانون سهل ومرن ليس من الصعب إحضار الشهود إلى مقر الإدارة حاملين معاهم البطائق الشخصية للتأكد من الإدلاء بشهادتهم تجاه الموظف المختص «التحريات» وليس أيضا من الصعب أن يحضر مقدم الطلب ما يثبت هويته كشهادة الميلاد أو بطاقة الأب العائلية أو جوازاً أو البطاقة الانتخابية أو تأكيداً من العاقل أو شهادة دراسية..الخ بشرط أن تكون البيانات المعروضة في استمارة الطلب صحيحة وخالية من التزوير في أوراق رسمية أو تلفيق بيانات باعتبارها خيانة عظمى للوطن والمواطن وكلما كانت البيانات صحيحة وأكيدة استطعنا القبض أو السيطرة على المجرم من خلال الشهود وختم العاقل في إطار المنطقة لأن الالتزام بالاختصاص المكاني مطلوب فلا ينبغي أن يكون مقدم الطلب مثلاً من صنعاء أو من الأمانة والشهود من محافظة أخرى فمن الضروري أن يكون الشهود من أقربائه، فعلى كل المواطن أن يبني نفسه بناء صحيحاً ويؤسس نفسه بدءاً بشهادة الميلاد التي تعتبر من أهم الوثائق الثبوتية يحصل بعدها على البطاقة الشخصية بعد بلوغه السن القانوني وليكن المعيار إتمام الشهادة الأساسية وعندما يصبح رب أسرة عليه أن يتقدم بطلب البطاقة العائلية بالعقد المعمد من الجهة المختصة وللإدارة الحق في طلب اثنين شهود لإثبات الحالة الاجتماعية أو تكتفي بشهود العقد فهي بمثابة المحكمة وهذا في نظري مقترح مطروح أمام رئاسة المصلحة للأخذ به أو الرد.

قد يتعمد البعض إخفاء بعض البيانات الصحيحة لغرض في نفسه وهو يعرف أنها غلط وسيستخرج بها بطاقة الهوية ولم تتحقق نواياه يرجع إلى إظهار رغبته في تصحيح ذلك الغلط هنا يعرض نفسه للمساءلة القانونية والعقوبة المقررة وبحاجة إلى حكم من المحكمة لازالة ذلك القصد المعتمد فلتكن النصيحة لمثل هؤلاء عدم التسرع والكذب حبله قصير وجريمة لا يمكن التساهل عليها أو التغاضي عنها فالجميع يدرك أن الحياة أصبحت متطورة بالتقنية الحديثة والأجهزة المتطورة التي تحد من عملية التزوير وعدم التكرار بوجود الرقم الوطني الذي لا ينازعه فيه أحد يصبح يتعامل به في جميع المرافق الخدمية أسوة بالدول المتقدمة، وليست الدول المجاورة عنا ببعيد كلها تعمل بالتقنية الحديثة فقط نحن الآن بصدد قاعدة تثبيت البيانات بطريقة صحيحة ولا يمكن رجوع عجلة التقدم إلى الوراء فالبطائق اليدوية القديمة لا يمكن التعامل بها فلها وزرها ووزر من عمل بها وهي الآن بيد الكسالى من الناس لكن مع وجود الوعي القومي لدى الأباء والشباب تغيرت الأحوال وأصبحت في تزايد مستمر والإقبال على استخراج البطائق الشخصية بالرقم الوطني الذي له مميزات كثيرة كما سبق وهو يساعد أيضا على تسهيل عملية التعداد العام للسكان وهو المرافق الشخصي حتى يرث الله الأرض ومن عليها حتى بعد أن يموت الإنسان يبقى الورثة يتعاملون به لا غبار عليه، ومن العيب أن سيتخرج الشخص إثبات الهوية كحق من حقوقة إلا أنه لا يحافظ عليها أو يحملها بصورة مستمرة أو يفقدها بأسرع وقت ولا تجد إلا القليل عكس هؤلاء أو تجدها مرهونة بأتفه الأشياء أو في متناول أياد آثمة توقعه في أي جريمة خاضعة للقانون الذي لا يحمي المغفلين وهذا نتيجة للإهمال واللامبالاة لذلك فإنها تحمل تعليمات هامة وهي أن لأي يستخدمها غير الشخص نفسه وعلى من وجدها عليه إيصالها إلى أقرب مركز ويفضل أن يكون المركز القريب من مكان وجودها أو العثور عليها وعلى المركز أن يضعها في مكان بارز محفوظ قد يكون أي شخص آخر معروفا لديه وعند وصول ذلك المواطن إلى المركز للاستلام لا بد أن تجرى معه التحقيقات اللازمة وتفرض عليه عقوبة رادعة له ولأمثاله دون المساس بكرامته إلا أنها احترازات أمنية مطلوبة والشرطة في خدمة الشعب والمواطن دائماً يتمنى أن يجد الانصاف والحل الأقرب سواء في تطبيق النظام العادل أو الخروج منه والتمسك بشرع القبيلة كعرف سائد وهذا ما يجري حالياً في المناطق الأمنية ومراكزها حيث يحتل العرف المرتبة الأولى لحل قضاياهم، الخصوم رغم وصولهم إلى جهة الأمن والنظام استجابة للاحضار المعروض والذي ينتهي مفعوله الساعة السادسة مساء بعد هذا الوقت يجب على إصحاب الفنادق اللوكندات رفع الكشوفات يومياً بالنزلاء ولا يسمح لأي شخص المنام إلا بالبطاقة الأصل وعلى مراكز الشرطة أن ترسل مندوبها للتأكد وعدم العمل بالأوامر الشفوية أو التحريرية الآمرة بمبيت ذلك المواطن كونه معروفاً فمن الأفضل أخذه معه ومنزله أولى بالمعروفين والمساكين وخير الناس أنفعهم للناس.

# ويسألونك عن القات

أ.د عزيز ثابت سعيد

■ لو سألت أحداً خارج اليمن عن السمة الأساسية التي تميز اليمن عن غيرها لقال دون تردد «القات»، والقات يعد معضلة اليمن وأس مشاكله وآفة اقتصاده، والساحق الماحق للصحة والمال والوقت، بل إنه سر خراب الدولة اليمنية والسبب الأول لتأخرها وتصدرها قائمة الدول الفقيرة، فقد نخر في عظامها حتى النخاع وجعلها من دول العالم الثالث عشر. إن حياتنا اليومية تمضي وكأننا ندور حول فلك القات، فالقات عند البعض وسيلة من وسائل اللقاء والاجتماع بين الأصدقاء حيث يشتري القات حتى غير المدمن (المولعي)، لكن القات يعد قوتاً عند البعض الآخر بل وأهم من القوت عند «الموالعة»، وهكذا فهو الشغل الشاغل لنا ولتفكيرنا، نهرول إلى أسواقه زرافات ووحدانا كل يوم، فما إن تدق عقارب الساعة الثانية عشرة ظهراً حتى يتسابق الموظفون والعمال والعاطلون إلى أسواق القات في منظر عجيب غريب، حيث ترى السيارات في ازدحام شديد وكأنك أمام جيش مهاجم من وإلى سوق القات، ومن يرى الزحام ساعة الذروة في أسواق القات يخال اليمنيين في مظاهرات لكن دون لافتات أو شعارات، وقد يبلغ الزحام والتدافعً أمام بائعي القات (المقاوتة) مبلغا لدرجة تذكرك بالزحام والتدافع أمام الحجرالأسود. والقارئ الكريم، متعاطي القات ( المولعي) وغير المولعي – يعلم هذا وأكثرعن الملاحم التي تدور أثناء رحلة الظهيرة الشهيرة إلى أسواق القات، إلا أن الذي يجدر لفت الإنتباه إليه هو أن التخزين (الولعة) اليوم قد اختلفقت طقوسها عما كان عليه الحال بالأمس، ففى الماضي لم يكن يخزن إلا قلة قليلة – في يوم العطلة الأسبوعية وفي المناسبات، وكان التخزين مقتصراً على الذكورالراشدين من بعد الظهر إلى العصر أو من بعد العصر إلى قبيل المغرب، «وتغير بعد هذا كل شيء، صارت اللعبة أكبر، صارت «الولعة» أخطر ألف مرة، صارت «البجمة» أكبر» – مع اعتذارنا للشاعرالكبير نزار قباني – فقد انتشر القات اليوم بطريقة مخيفة بين الرجال والنساء، الكبار والشباب وحتى، للأسف، بين بعض الصغار ممن هم دون الخامسة عشرة، وصار للتخزين طقوس، وباتت الساعة السليمانية (لحظة التجلي وبلوغ ذروة الراحة) لا تدرك بعد ساعة أو ساعتين من مضغ القات ، بل بعد ساعات وساعات ، فالبعض يبدأ التخزين الساعة الثانية أو الثالثة بعد الظهر وقد لا يتوقف إلا منتصف الليل، وربما بعد ذلك، وترى البعض وقد حشى بجمته (فمه) بكمية مهولة من القات لو أعطيت» لبقرة» لجادت بكل ما لديها من لبن (مع احترامي لكل متعاطي القات المعتدلين).

فكم وكم نرى «بجما» كأنها من شدة انتفاخها تخالها ورما. أذكر أن عيني جحظتا وأنا أرى أحد الحضور في مناسبة اجتماعية وقد علت بجمته وتشعبت حتى غطت عينه أوكادت ، بل أن ذلك الانتفاخ العجيب قد غير شكل الرجل ومسخ معالم وجهه وأصبح شكله منفراً مقززاً، حينها تذكرت تلك المناظر التي كانت تتاسبق الفضائيات لنقلها إبان التناحر بين بعض فرقاء العمل السياسي في صنعاء العام الماضي، حيث كان كل فريق يحشي بنادق أنصاره بألوان الذخائر ويحشي «بجمهم» بأصناف القات: البلدي والأهجري والمطري والذيفاني، وغير ذلك مما تزخر به أسواق قات صنعاء. لقد كان المشاهد غير اليمني يتأسف كثيراً لسقوط الضحايا، لكنه في الوقت ذاته كان يستغرب بل ويتأفف من مناظر تلك «البجم» المنفرة.

وسأختم هذا الاستهلال عن القات وطقوسه بموقف طريف. أذكر أن نقاشاً حاداً دار بين مجموعة من الطلبة اليمنيين الذين يدرسون في الولايات المتحدة وزملاء لهم من السعودية حول جواز تعاطي القات، وهل يدخل ضمن قائمة المخدرات أم لا، وأذكر حينها أن البعض طلب رأيي، فأجبت أني لا أعلم أن عالماً يمنياً مشهورا قد حرم القات أو عده من المخدرات، لكن هناك شبه إجماع أن مضغ القات مضيعة للوقت والمال والصحة، فقال أحدهم لا بد لي أن أجر به، وفعلا جاء صاحبنا بعد أيام يبشرني أنه ذهب إلى واشنطن واشترى حزمة من القات وخزن، وكان القات آن ذاك (في التسعينيات) يباع في أمريكا في مدن عدة أشهرها ديترويت معقل اليمنيين المهاجرين الأول ونيويورك ولوس أنجلس وواشنطن. وسألت أخانا السعودي: كيف وجدت القات يا صاح؟ فأجاب «والله يابو محمد أني خططت لعشرين سنة قدام» فقلت له باللهجة الصنعانية الجميلة «هي تية» قال ماذا تقصد؟ قلت «أنت من خزانة واحدة خططت لعشرين سنة قدام، ونحن اليمنيون نخزن كل يوم ونخطط حتى اختلط الأمر علينا ...»

وللحديث بقية ...

# فيسبوكيات

facebook

## النظام الذي ننشده !!

شوقي القاضي

عندما نتحدث عن الدولة « الإسلامية « المنشودة هل نقصد بها المملكة المغربية التي يُلَقَب ملكها بـ» أمير المؤمنين « ؟! أم نعني بها المملكة السعودية التي دستورها « الكتاب والسنة « ؟! أم هي جمهورية إيران « الإسلامية « ؟! أم هي دولة المحاكم الإسلامية في الصومال ؟! أم أنها الدولة التي أقامتها حركة طالبان أفغانستان ؟! أم هي «الخلافة الإسلامية» التي يرفع شعارها حزب التحرير وتنظيم القاعدة ؟! أم هي الإمارات الإسلامية التي تفرضها الجماعات المسلحة على غرار التي أقيمت في محافظة أبين ؟! أو على غرار الدولة التي أقامها الحوثيون في صعدة ؟!

يا إخواننا .. لا تُرهبونا بالدين والإسلام والجهاد وشعارات الخلافة ونصرة الله والشريعة، فنحن مسلمون، ومجتمعنا مسلم، يعرف دينه وشريعة ربه جيداً، فاتقوا الله، ولا تفتنوا الناس عن دينهم ومقاصد شريعتهم، ولا تحولوا بين المجتمع وبين آماله وطموحاته وتطلعاته التي ثأر من أجلها، ومطالبه في نظام يحقق له العدل والتنمية والمساواة والحرية والرفاهية، ودولة يحكمها الدستور والقانون والشراكة الوطنية ومبدأ المواطنة المتساوية والتبادل السلمي للسلطة.

## نعمة الإيمان

عبدالستار المقرمي

قد علمتنا الحياة أن أكثر الناس قلقاً وضيقاً واضطراباً وشعوراً بالتفاهة والضياع هم المحرومون من نعمة الايمان وبرد اليقين....

فاللهم اغثنا غيث إيمان يسعد قلوبنا وينير طريقنا جميعا يارب ..ومساوئكم ايمان ويقين يا رفاق المجد والعزة.